كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى
عدد خاص- 2025 مجلة العلوم القانونية والسياسية

الدبلوماسية متعددة الاطراف وتحديات حل الصراع في ظل التحولات الجيوسياسية (منطقة الشرق الاوسط): دراسة تحليلية

Multilateral Diplomacy and the Challenges of Conflict Resolution and in Light of Geopolitical Transformations (Middle East Region): An Analytical Study

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية متعددة الاطراف، الصراع، التحولات الجيوسياسية، المستوى الدولي، المستوى الاقليمي.

Keywords: Multilateral diplomacy, conflict, geopolitical shifts، the international level، the regional level.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.26

م. د. أحمد عبد الجبار عبد الله

كلية القانون - جامعة البصرة

Inst. Dr . Ahmed Abdul-Jabbar Abdullah
College of law - University of Basra
ahmed.abdallh@uobasrah.edu.iq

ملخص البحث

يعد التنظيم الدولي أعلى مستوى ودرجات التفاعل بين الدول، ونظام الدول حافل بالصراعات الدولية والاقليمية على حد سواء، بالإضافة الى ذلك ومن أجل تنظيم العمل الدولي في ظل هذه الصراعات الدائرة تأتي الدبلوماسية لتكون هي الحل الامثل لتسوية المشاكل والنأي بالأفراد عن كوارث الحروب وتقديم المساعدات اليهم، والتي تعد من اهم قضايا التنظيم الذي دعت اليها القوانين الدولية لحماية حقوق الانسان، ويتمثل ذلك على وجه الخصوص وبشكل كبير في الدبلوماسية متعددة الاطراف لا سيما حالة الاضطرابات وعدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط، ومن هنا فإننا سنتناول هذه القضايا وتسليط الضوء عليها وسبل حلها ودور الدبلوماسية متعددة الاطراف فيها.

Abstract

The international organization is the highest level and degree of interaction between countries, and the international system is full of international and regional conflicts alike, in contrast, in order to organize international work in light of the ongoing conflicts, diplomacy comes to be the ideal solution to resolve these problems and keep individuals away from the disasters of wars and conflicts and provide assistance to them, which is one of the most important issues of organization called for by international laws to protect human rights, this is represented in particular and to a large extent in multilateral diplomacy, especially the state of unrest and instability witnessed by the Middle East region, hence the study will address these issues and shed light on them and ways to solve them and the role of multilateral diplomacy in them.

المقدمـــــة

يعد الصراع السمة الغالبة في العلاقات الدولية، وهو السبب الرئيس والاساس لإثارة المشاكل والتوترات بين الافراد والدول على المستوى الاقليمي والدولي، إذ من خلال الصراع تنشأ الحروب وتصبح هناك انتهاكات لحقوق الانسان على كافة المستويات من قتل وتهجير ومجاعة وتخلف و... الخ، لا سيما في ظل ظواهر عدة نشأت في الآونة الاخيرة واخذت مدى واسع النشاط مثل الارهاب فضلاً عن العدوان والتدخل والحروب الاهلية، على الرغم من ان القانون الدولي أكد على هذه القضايا وشدد عليها من خلال الاتفاقات والمعاهدات الدولية والبروتوكولات والمؤتمرات الدولية، ومن هنا فان قضايا حقوق الانسان والانتهاكات التي يتعرض لها الافراد في ظل الصراعات يجب تشخيصها وتحديد مواطن الخلل ومن ثم وضع الحلول والمعالجة، وفي هذه الدراسة سيتم التطرق الى هذه القضايا لا سيما التحديات التي تقف كعائق أمام تطبيق القوانين والاعراف الدولية والتي تتمثل في الفواعل الاقليمية والدولية وجملة المصالح والاهداف التي يسعى كل طرف الى تحقيقها .

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على الصراعات بأنواعها وتأثيرها وانعكاساتها على الافراد، وابراز الجوانب المهمة والدور الفاعل للدبلوماسية متعددة الاطراف في حل وتسوية الصراعات بالطرق السلمية وارساء السلام في حالة الحروب وغيرها، لا سيما في منطقة الشرق الاوسط في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة ودخول فواعل عدة أحدث تغيير نوعي في استراتيجية الصراع وتوازن القوى.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى ابراز القضايا المهمة في منطقة الشرق الاوسط لا سيما قضية الصراعات في ظل التحولات الجيوسياسية للمنطقة واسبابها ودوافعها، وابراز الدور الوظيفي للمنظمات الدولية والإقليمية في هذا الجانب، والتحديات والمعوقات التي من شأنها تقويض العمل الدبلوماسي الذي يؤثر في عملية تحقيق الامن وارساء السلام الامر الذي ينعكس بالشكل السلبي على حقوق الانسان.

مشكلة البحث:

تعد الصراعات والتحولات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط والازمات المتوالية عليها السبب الرئيس في انتهاكات حقوق الانسان، وبذلك تتمثل المشكلة الرئيسة للدراسة في اسباب ودوافع الصراع ودور الدبلوماسية متعددة الاطراف في ايجاد حلول ناجعة وحاسمة في حل الصراع والتحديات التي تواجهها.

فرضية البحث:

تفترض الدراسة ان الدبلوماسية متعددة الاطراف لها دور كبير وفاعل في عملية حل الصراع وارساء السلام، لا سيما في ظل الدور الفاعل للمنظمات الاقليمية والدولية في هذا الجانب وتحقيق قدر أكبر من حماية حقوق الانسان.

حدود البحث:

تكمن حدود البحث الموضوعية في دراسة تأثير الدبلوماسية متعددة الاطراف وتحديات حل الصراع وارساء السلام، وفي ما يخصالحدود المكانية فتتمثل في منطقة الشرق الاوسط، اما الحدود الزمانية فتكمن منذ نشأ مفهوم الدبلوماسية متعددة الاطراف.

منهج البحث:

من اجل دراسة مشكلة البحث بالشكل الموضوعي واثبات صحة الفرضية من عدمها استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها وتفسيرها للقياس، ومعرفة تأثير العوامل في احداث الظاهرة محل الدراسة بهدف استخلاصالنتائج .

هيكلية البحث:

تطلبت منهجية البحث تقسيمه الى مبحثين، يسبقهما مقدمة وتتبعهما خاتمة وقائمة ضمت أهم المصادر، ضم

المبحث الاول ؛ الدبلوماسية متعددة الاطراف والصراع والتحولات الجيوسياسية (إطار نظري) ، وأما الثاني فشمل؛ دور الدبلوماسية متعددة الاطراف في حل الصراعات وارساء السلام والتحديات، وسنبينهما على النحو الآتي:

المبحث الاول

الدبلوماسية متعددة الاطراف والصراع والتحولات الجيوسياسية (إطار نظري)

المطلب الاول: الدبلوماسية متعددة الاطراف:

تعد الدبلوماسية ضرورة في عالم الاعتماد المتبادل كخيار سائد أكثر من الحرب والعقوبات (الأدوات الاقتصادية والعسكرية)، ومن الضروري إجراء دبلوماسية مكثفة قبل فرض عقوبات اقتصادية أو اتخاذ قرار الحرب، وهذا يشمل جميع الدول مهما أختلف حجمها وقوتها، فظهور الاتحاد الأوروبي وتشكيل أوبك وصعود الصين كقوة اقتصادية جعل من العقوبات الاقتصادية الأمريكية أقل فاعلية مما كانت عليه من ذي قبل[1]، والدبلوماسية هي عملية التفاوض وإدارة العلاقات مع الاطراف الدولية

الاخرى[2]، وعرفت في معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية أنها:(مجموعة من القواعد والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات بين الدول، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وفق إجراءات المفاوضات من أجل تعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في مجالات مختلفة[3].

وتتمثل الدبلوماسية متعددة الاطراف في الدبلوماسية الوقائية حيث تكون أكثر فاعلية، وهذا ما أكد عليه السكرتير العام للأمم المتحدة السابق(بطرس غالي) في تقريره للعام 1992، فقد ذكر التقرير ان الدبلوماسية الوقائية هي أكثر الاساليب فاعلية، وان الحاجة اليها اصبحت اكثر الحاحاً، حيث انها تستهدف تخفيض التوتر قبل ان يترتب عليه صراع فعلي، ومن ثم فان على صانع القرار والباحثين على حد سواء العمل على تطوير معرفة جديدة واستحداث طرق للتعامل مع كل هذه الصراعات قبل ان تنفجر وتتحول الى صراعات مسلحة واسعة النطاق، ففي حال اتساع نطاق هذه الصراعات يصبح من الصعوبة على اعضاء الجماعة الدولية (الدول والامم المتحدة والمنظمات الاقليمية)ان تحشد التأييد السياسي والموارد التي يحتاجها حل الصراع وتحقيق السلام، ومن هنا اصبح من الضروري ان ينصب الاهتمام على الدبلوماسية الوقائية كأداة للاستجابة الحازمة والفعالة ازاء الصراعات واحتوائها قبل تحولها الى عنف واسع النطاق[3].

إن مفهوم الدبلوماسية الوقائية يتمحور حول الدور الذي يمكن أن يقوم به الطرف الثالث مقابل أطراف الصراع لمنع تحول إلى صراع مسلح، ودرء آثاره الثلاثة المتمثلة في(القتل الجماعي وظاهرة اللجوء والانتشار)، وهذا ما يتطلب في حد ذاته دراسة الوسائل التي تستخدم لدرء الصراع ومدى نجاحها من خلال جملة من الاجراءات على المستوى الدولي والإقليمي او على مستوى الدولة المعنية بالصراع[4]، وبهذا حدد الأمين العام (بطرس غالي) منع تصاعد وزيادة حدة الصراع القائم ومن ثمة وقف انتشاره، ومن هنا تبدء مرحلة المعالجة عبر الأسباب الكامنة وراء هذا الصراع، وقد اقترح (غالي) إجراءات وقائية تمثلت في:(تدابير بناء الثقة والإنذار المبكر والنشر الوقائي لقوات حفظ السلام وتقصي الحقائق في المناطق التي تعرضت الى توتر وصراع[5]،كما استخدم (غالي) مصطلح بناء السلام في تقريره (خطة السلام) للعام 1992 كجزء من سلسلة متصلة تتراوح بين الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، إذ تسعى الدبلوماسية الوقائية إلى منع الصراعات من التصاعد، في حين يسعى صنع السلام جلب الأطراف المتصارعة إلى طاولة المفاوضات قبل وقوع

العنف، وتسعى عمليات حفظ السلام لاحتواء العنف، ويسعى بناء السلام بعد انتهاء الصراع إلى إعادة بناء نسيج المجتمع[6].

يمكن إرجاع فكرة الدبلوماسية الوقائية إلى ما نصت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة لا سيما ما حثت عليه المادة (33)* في تحديدها للوسائل الدبلوماسية فيما يتعلق بالمعالجة السلمية للصراعات الدولية وغير الدولية من منطلق آليات تتمثل في المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، فقد تقوم بتجسيد وتطبيق هذه الآليات دولة ما أو منظمة إقليمية أو دولية من أجل منع نشوب الصراعات وتصاعدها والحيلولة دون امتدادها وانتشارها، وقد تطرقت النقطة العشرون من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (بطرس غالي) والتي نصت على أن الدبلوماسية الوقائية هي مجمل الإجراءات والترتيبات التي يتعين اتخاذها لمنع نشوب الصراعات أو منع تصاعدها وتحولها إلى صراعات مسلحة، أو وقف انتشارها إلى أطراف أخرى والعمل على حصرها في حدود أطرافها الأصلية، كما تضمنت مقترحاته في تطوير الدبلوماسية الوقائية إجراءات وتدابير من بينها تدابير الثقة قبل النزاع وتقصي الحقائق عند بداية الأزمة وتفاقمها للحد منها، وقد أضاف التقرير إنشاء شبكة إنذار مبكر قبل تصعيد الوضع ووصوله لدرجة الصراع المسلح، والنشر الوقائي للقوات الأممية أو مأ تعرف بـ (قوات حفظ السلام الأممية)، كذلك ما يتعلق بإنشاء المنطقة المنزوعة السلاح لضمان عدم صدور أي فعل يخل بالأمن والسلم الدوليين بين الأطراف المتصارعة[7].

لقد برز مفهوم الأمن الإنساني كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، نظراً لما أصبحت تواجهه الدولة من تحديدات جديدة، تجاوزت العديد من الاعتبارات حتى العسكرية منها، فالدولة تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية، وفي هذا السياق يرى كل من (مريام جرفي وستيفان روسال) أن التحولات في النظام الدولي أحدثت تغييرات جذرية في تلقي التهديد وموضوع الأمن نفسه الذي يشير إلى قطيعة مع الأمن التقليدي المرتبط بالأمن الإنساني، وتعرف لجنة أمن الإنسان الأمن الإنساني أنه: "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيقه لذاته، فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية، وتعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة القاسية، والأكثر أهمية هو أن الأمن الإنساني يرتكز على بناء عالم ذو وجه إنساني خالٍ من الأخطار، وتدعيم دولة القانون والتسيير الصحيح وتفضيل ثقافة السلم وحل النزاعات سلمياً ومراقبة أدوات العنف"[8].

المطلب الثاني: الصراع

تجري التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية في البيئة الدولية والإقليمية ضمن ثلاثة مستويات تتمثل في التعاون في حالة الوئام والأهداف المشتركة والتنافس في حالة اختلاف الأهداف والصراع عندما تتعارض هذه الأهداف حيث يكون الصراع هو النتيجة لهذا التعارض، وتتميز ظاهرة الصراع عن بقية الظواهر السياسية كونها معقدة ومتعددة الأبعاد وذات طبيعة متداخلة في الأسباب والمصادر ومتشابكة بالتفاعل والتأثير المباشر وغير المباشر الذي تحدثه، حيث يعد الصراع تفاعلاً بين الأطراف المتصارعة، وتعمل هذه الأطراف بشتى الطرق لتحقيق مصالحها وغاياتها لتدمير الطرف المقابل، والنظرة الحديثة للصراع تقوم على الافتراضات المتمثلة في:(الصراعات ظاهرة يمكن تجنبها والصراع انعكاس طبيعي للتجديد وإدارة الصراع ممكنة والحد الأدنى من الصراع أمر طبيعي بل وضروري)[9].

والصراع هو توتر يحدث من خلال تنافر الاستجابات المطلوبة فضلاً عن التعارض في الأهداف والمصالح، وفي ظل هذه الاختلافات تنشأ صور الصراع المختلفة التي تتباين في درجة الاستمرارية وأسباب حدوثها وشموليتها من دولة لأخرى[10]، وبذلك تعرف دائرة المعارف الأمريكية الصراع أنه حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته، أما دائرة معارف العلوم الاجتماعية فينصرف اهتمامها إلى إبراز الطبيعة المعقدة لمفهوم الصراع، والتعريف بالمعاني والدلالات المختلفة للمفهوم في أبعاده المتنوعة، فمن المنظور النفسي يشير مفهوم الصراع إلى موقف يكون لدى الفرد فيه دافع للتورط أو الدخول في نشاطين أو أكثر لهما طبيعة متضادة، أما في بعده السياسي فإن الصراع يشير إلى موقف تنافسي خاصيكون أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهم مضطراً فيها إلى تبنى أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للأطراف الأخرى، وبينما يهتم (لويس كوزر) بالتركيز على الصراع في بعده الاجتماعي فإن (لورا نادر) تتجه إلى إيضاح البعد الأنثروبولوجي في العملية الصراعية، ومن ثم فإن الصراع في بعده الاجتماعي يمثل نضالاً حول قيم أو مطالب معينة أو قوة أو موارد محدودة ونادرة، ويكون الهدف هنا متمثلاً ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل أيضاً في تحييد أو إلحاق الضرر أو إزالة المنافسين أو التخلصمنهم، والصراع في مثل هذه المواقف يمكن أن يحدث بين الأفراد أو بين الجماعات أو بين الأفراد والجماعات أو بين الجماعات بعضها البعض أو داخل الجماعة أو الجماعات ذاتها[11].

ويعرف الدكتور (إسماعيل صبري مقلد) الصراع انه يمثل تنازع الإرادات الوطنية، ويكون هذا التنازع نتيجة الاختلافات في الدوافع لدى الأطراف في تصوراتها وأهدافها، ويتنوع الصراع ليشمل أشكالاً سياسية أو اقتصادية او مذهبية أو دعائية أو حضارية، وفي هذا السياق يورد(بيتر فالنستين) أن جميع الصراعات قابلة للتسوية حيث ان معظم أطرافها بحاجة الى التفاوض، والصراع يجري تحت مستويات عدة تتمثل بالاتي:[12]

1– الصراعات على مستوى صانع القرار: يحدث هذا المستوى على أساس وجود صراع بين دولتين بسبب الكراهية وعدم الاتفاق ونقصالثقة بين قمتي السلطة لهذين البلدين فينشأ الصراع نتيجة لذلك.

2– الصراعات على مستوى الدول: حيث ينشأ بين دولتين نتيجة للاختلاف الحاصل بين استراتيجيتهما ومحاولة كل طرف الهيمنة على الآخر، مما يحدث اختلالاً بالتعاون الإقليمي والدولي السائد.

3– الصراعات على مستوى النظام الدولي: ينشأ هذا الصراع على أساس عدم التوافق بين الشروط والظروف المنظمة لمجمل البيئة الدولية مع توازن القوى السائد في النظام.

لذلك نرى أن بداية الصراع عادة ما تكون بالتعبيرات اللفظية وتنتهي بالحرب، وهي أعلى درجات العنف، مما يولد سلوكاً معادياً بين الفئات المختلفة (أفراد وجماعات ودول)، وعادة ما يسعى اطرافه لتحقيق الاهداف في الوقت نفسه، وهذا في حد ذاته غاية في الخطورة، من هنا نصل إلى أن أخطر ما يمكن أن يساعد على نشوب الصراع هو الجمود في النظام السياسي، وكذلك عدم التكيف مع الظروف التي تتغير باستمرار، والعكس من ذلك إذا كان النظام متجدداً وقابل للتغيير والتطوير ولديه القابلية للاتصال بالعالم الخارجي، وكذلك التطلع للمشكلات التي تحدث من حوله، فهو بذلك يستطيع أن يغلق كل النوافذ التي من الممكن أنها تفتح للسماح بدخول الصراع الى المجتمع[13]، وهناك أنواع عدة للصراعات تتمثل بالاتي:[14]

1– الصراعات الطائفية: هي تلك التي تنشأ بين أتباع المذهب الواحد الذين ينتمون إلى دين واحد، فعلى سبيل المثال: الصراعات بين (الكاثوليك والبروستات) في الديانة المسيحية، وبين (الطائفتين الاساسيتين) في الدين الإسلامي، فأصل الصراع هنا يتأتى من الاختلاف والفشل في محاولة تسويته وعدم إبداء الحلول له، والصراع الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحاضر يعد من أبرز العوامل التي تسهم في تجزئة البلدان العربية وإشعال نار الأحقاد في معظمها.

2- الصراعات العرقية: تبرز هذه الظاهرة بشكل كبير في البلدان التي تتسم بتنوعها العرقي، سواء كانت هذه الدولة تنتمي إلى دول العالم الثالث مثل: (السودان والعراق وسيرلانكا)، أو إذا كانت ضمن دول العالم المتقدم مثل: (كندا والمملكة المتحدة)، وتعزى هذه الصراعات إلى العديد من العوامل والمقاربات التي تفسرها، ومنها التمييز العنصري في المجتمعات المتعددة نتيجة عدم التوزان والمساواة في مختلف جوانب الحياة (الاقتصادية والنفسية والسياسية) وكذلك الانقسامات في الهوية والاضطهاد، وتمثل الصراعات العرقية تهديداً عميقاً للاستقرار السياسي والسلام الداخلي للدول، وتعد من العوامل المهيأة لحدوث الصراعات والأزمات على المستوى الإقليمي مع دول الجوار.

3- الصراع على الطاقة: على الرغم من تطور موارد الطاقة إلا أن مصادرها التقليدية (النفط والغاز) تعد من أهم المصادر الحيوية في عصرنا الحالي إذ يشكلان عصب الاقتصاد العالمي، وهذا ما يؤدي إلى احتدام الصراع بين القوى من أجل السيطرة عليها وعلى مناطق تواجدها، وأضحى اليوم أن سوق الطاقة العالمي غير متوازن بسبب تصاعد التوتر العسكري والسياسي في منطقة الشرق الأوسط التي تعد أكبر منتج للطاقة.

4- الصراعات الأيديولوجية: تعد الأيديولوجيا نوعاً من نظام المعتقدات والأفكار والمواقف المرتبطة بعضها ببعض، وتتوسع فيما بعد لأبعاد وأفكار مشابهة لبعضها في نظام واسع النطاق، حيث يؤدي اختلاف الأيديولوجيات للدول إلى نشوء الصراع بينها، ويمكن أن يعزي ذلك لسببين: الأول الخوف الذي ينشأ لدى دولة من الدول التي تتبنى أيديولوجيا مختلفة عنها، والثاني الخطر والتهديد الذي تشعر به الدولة نتيجة وجود أيديولوجيا تختلف وتتعارض مع أيديولوجيتها، وتبعاً لهذا التعارض تظهر إمكانية نشوب صراع بين الدول .

ومن هنا تعتمد عملية إدارة الصراع على العديد من الأساليب المتمثلة في كيفية التفاوض والوسائل القانونية المختلفة وكذلك التهديد بالقوة في حالة فشل كل هذه الوسائل، وان أفضل طريقة لضمان حل الصراع وتحقيق استقرار سياسي هو البحث عن أسبابه ودوافعه لتجنبه أو التقليل من حدوثه، ولذلك لابد أن يكون العلاج في تلك الحالة وفق استراتيجية فعالة تتمثل في دبلوماسية فعالة[15]، اما حل الصراع فهو عملية تهدف الى ازالة كافة الاسباب الرئيسة له وتغيير العلاقات وتوجيهات الاطراف المتصارعة بما يؤدي الى تحقيق سلام دائم، اما تسوية الصراع فهي توصل اطراف الصراع الى اتفاق يؤدي الى وقف الصراع المسلح ولكنه لا يؤدي بالضرورة الى حله، وتستخدم في ذلك الوسائل العسكرية او

السلمية، وان الاسلوب الانسب لمواجهة الصراع يتم من خلال استخدام اداة الانذار المبكر التي تؤشر الى سيناريوهات التصعيد والتهدئة[16].

المطلب الثالث: التحولات الجيوسياسية:

ادى انتشار الجماعات الإرهابية والقتال العابر للحدود الوطنية والصراعات القائمة على أساس الفروقات الأثنية والقبلية والجماعات الدينية المتطرفة، الى محصلة نهائية تمثلت في انماط الصراعات الداخلية والصراعات الحدودية في منطقة الشرق الأوسط، وبينما فشلت العديد من الأنظمة العربية في تأمين الانتقال الديمقراطي الى بلدانها، تسارعت وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية الرافضة لفساد وعنف الأنظمة، وأدت العديد من البلدان العربية إلى التحول الفوضوي والاضطراب كما هو الحال في (سوريا واليمن وليبيا)[17]، وتمثل هذه التحولات إبطال مفعول الدولة الحديثة التي كانت تسيطر على السياسة العالمية منذ القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن العشرين، لكن القرن الواحد والعشرين يشهد تحولات في موقع الأنشطة الجماعية بعيداً عن الحكومات المركزية، تمثلت في ثورة المعلومات التي صنعت قوى وعناصر فاعلة خاصة عابرة للقومية غير سياسية، لكنها تؤثر بشكل مباشر في سياسات الدول كشبكات التواصل الاجتماعي، كما وسعت ثورة المعلومات من دور الأسواق وتأثيرها على سياسات الدول بطريقة جعلت من الدولة مصدراً واحداً للسلطة من بين مصادر عدة، فالتحول من الثورة الصناعية الى ثورة المعلومات أدى في تغيير طبيعة الدولة القومية[18].

ان حجم التحولات السياسية الجارية في الشرق الأوسط سيكون لها تأثيراتها في أنماط التعامل في العلاقات الدولية بين مختلف القوى الكبرى، وبذلك ستشهد منطقة الشرق الاوسط تحولات عميقة في بنيته الإقليمية، وانتقال موقع الثقل في العالم العربي من دول مركزية رئيسة إلى فواعل أخرى، لا سيما مع استمرار حالة من عدم الاستقرار في الإقليم، وسيظل الصراع ممتداً بين القطبين الامريكي والصيني فضلاً عن الفاعل الروسي، كما تبرز في الخريطة الجيوسياسية أهمية الدور(الإيراني والإسرائيلي)على وجه الخصوص، وسيحاول اللاعبون الدوليون(الولايات المتحدة وروسيا والصين) الحفاظ على مصالحهم في المنطقة، وستعد التحالفات والصراعات هي السمة الغالبة والمميزة للمشهد الجيوسياسي في المنطقة، بذلك تمر منطقة الشرق الاوسط بتحولات هيكلية ومفصلية ستلقي بضلالها في نمط وتوجهات علاقات دولها مع الخارج، لا سيما في المنظومة الدولية، وكذلك في نمط ارتباطاتها الحالية والمستقبلية، حيث يشير الواقع الراهن إلى جملة من هذه التحولات تتمثل بالاتي:[19]

التحول الأول: التحولات الجيوسياسية ليست تحولات شكلية أو هامشية بل هي تحولات جوهرية تشمل أغلب دول الإقليم، وفي الوقت الراهن فإن التحولات السياسية قد تؤدي لفك وتركيب التحالفات على مستويات عدة ومغايرة لما كانت عليه، وفقاً لحسابات سياسية واستراتيجية واقتصادية مستجدة.

التحول الثاني: ترتبط التحولات الراهنة في الشرق الاوسط بتقسيم الاقليم الى دول مستقرة بين جمهوريات مثل:(مصر والعراق) وملكيات مثل:(المغرب والسعودية)، ودول غير مستقرة ودول انهارت ودخلت في اطار الدول الفاشلة التي لا يمكن التوقع فعلياً بما ستؤدي إليه الأوضاع في المديين المتوسط والبعيد، ومن ثم فإن أخطر ما يمكن الاشارة إليه في هذه التحولات الجارية هو عدم استقرارها على نمط محدد، حيث لا تزال المنطقة في حالة من السيولة السياسية والاستراتيجية من عدم الاستقرار، سيما وأن كل التسويات المطروحة في أغلب دول الإقليم كالحالة السورية واليمنية هي تسويات منقوصة ومرحلية وغير حاسمة، ومن ثم فإن التحولات الجيوسياسية ستستمر في التعبير عن وجودها في ظل ما يجري في الإقليم.

التحول الثالث: سيكون إقليم الشرق الأوسط طرفاً فاعلاً في توجيه أنماط العلاقات وتفاعلاتها الاقليمية والدولية بصورة واضحة وليس فقط متلق أو مركزاً للتأثير التابع، سيما وأن حسابات القوة الشاملة وإمكانيات الإقليم بدولة بصرف النظر عن تباينها من دولة أخرى مهم في التوجه والتحرك، كما أن العلاقات العربية والاقليمية والشرق أوسطية مع المنظومة الدولية تتسم بالتعقيد في ظل ارتباطات هيكلية.

يبدو أن كل المؤشرات تدل على أن منطقة الشرق الأوسط في طريقها نحو تغييرات جذرية باتجاه خرائط جيوسياسية من أجل تحديد توازنات المصالح والنفوذ، فحرب اسرائيل على غزة ولبنان والاحداث الاخيرة في سوريا تشير إلى بدايات نحو خطط التغيير، وبذلك قد يشهد الشرق الأوسط (وستفاليا شرق أوسطية)، يتم من خلالها إرساء سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والنأي بالدين عن الصراعات السياسية بين الدول، ما يسمح بخفض المشكلات والمخاطر بين دول الإقليم وزيادة وتيرة الازدهار والتطور لدولة[20]، فضلاً عن هذه التحديات هناك تحدي آخر مهم يتمثل في الحاجة للبحث عن الهوية، لا سيما بعد سنوات من البحث تفاوتت ما بين القومية والعلمانية والأصولية والطائفية والإصلاحية والحداثية[21].

المبحث الثاني

دور الدبلوماسية متعددة الاطراف في حل الصراعات والتحديات

تتمثل الدبلوماسية متعددة الاطراف في مستويات عدة فاعلة على المستوى الاقليمي والدولي، ولكل مستوى من هذه المستويات دوره في التوصيف والادراك ووضع الحلول وطريقة المعالجة، وكالاتي:

المطلب الاول: على المستوى الدولي (الامم المتحدة):

تعد سيادة القانون الدولي أحد المؤثرات المهمة والحاسمة في العلاقات الدولية، والتي تتضمن كل ما يحقق الحرية والعدالة في سبيل مواجهة الظلم والقهر مع التأكيد على المبادئ والقيم الأخلاقية، كمبدأ أساس لتحقيق العدالة، سواء تم ذلك بصورة جماعية أم فردية، ولذلك وجب التأكيد على أن احترام القانون، والالتزام به يعد قيمة عليا وضرورة في الحوار العالمي، فإذا غاب القانون الدولي للقيام بدوره على أكمل وجه وبالأخصفي كيفية تنظيم العلاقات بين الدول، عندها تنتشر الحروب والفوضى إلى أن تمتد أثرها إلى المجتمعات ككل[22]، وفي خضم الحاجة المتزايدة للتعاون في حل الصراعات يرزح النظام الدولي تحت وطأة الصراعات الجيوسياسية والجيواقتصادية، سواء القائمة منذ مدة طويلة أم الناشئة[23].

بذلك أدت الدبلوماسية الوقائية كشكل جديد في العلاقات الدولية دور فاعل من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين، وتضرب فكرة الدبلوماسية الوقائية جذورها في مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، لا سيما الواردة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة والتي جاءت على النحو الاتي: مقاصد الأمم المتحدة (حفظ السلم والأمن الدولي)،علاوة على ذلك ما نصت عليه المادة التاسعة والتسعون من ميثاق الأمم المتحدة (للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسالة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي)، وفي هذه الحالة يتعين توفير ظروف البيئة الوطنية والإقليمية والدولية التي من شأنها التقليل من احتمال الصراع إلى الحد الأدنى أو على الأقل عدم التهديد به أو تحوله إلى صراع مسلح، وهذا يعرف بالمنع الوقائي العميق أو البنيوي، وتحقيقاً لهذه الرؤية يجب إتباع أداة مهمة وفعالة والذي يمكن إدراجه في التخفيف من حدة الفقر ونشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان ومنع التميز العنصري ودعم الوكالات الإقليمية وبناء وبعث سيادة القانون والتنمية المستدامة والدفع بالحكم الراشد في مراكز صنع القرار، فهذه العناصر تشكل أفضل الوسائل لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وهي

عناصر شاملة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية أساسها احترام حقوق الإنسان[24]، وهناك مراحل عدة تقوم بها الامم المتحدة على مستوى حفظ الامن وارساء السلام الدولي تتمثل بالاتي: [25]

اولاً: صنع السلام: هي عملية التحرك نحو الصراع بطريقة طوعية، إذ تعتمد على التفاوض والتفاهم والوساطة والتحكيم والتوافق والحل بالأساليب القانونية، والعمل من خلال المنظمات الإقليمية والالتزام باتفاقيات مسبقة أو بأي وسيلة سلمية أخرى، مثل ممارسة الضغط من أجل تحقيق السلام أو حتى الوصول إلى التهديدات المعلنة تجاه الأطراف المتصارعة، وتتضمن عملية صنع السلام مرحلتين أساسيتين: الأولى تهدف إلى استخدام الجهود السلمية السابق ذكرها لإيقاف الصراع أو تحييده، واستقرار الأوضاع على أرض الصراع ما أمكن، والثانية يكون الهدف فيها أكبر من مجرد إيقاف الصراع واستقرار الأوضاع على الأرض، ويتمثل في الوصول إلى حل سلمي سياسي ينهي حالة الصراع.

ثانياً: حفظ السلام: وتتضمن هذه الاستراتيجية نشر قوات مسلحة أو شرطة مدنية أو متطوعين مدنيين للمعاونة والمساعدة في تنفيذ أية اتفاقيات يكون قد تم الوصول إليها بين حكومات أطراف الصراع، ويجب أن نضع في الاعتبار أن نشر هذه القوات لا يعني الدفاع عن النفس، ولكن تدخل ضمن إجراءات الأمم المتحدة للأمن التعاوني الدولي مما يطلق عليه (حفظ السلام التقليدي)، كما أن القوات التي تعمل وتنشر لحفظ السلام يجب أن تكون بدون سلاح أو مزودة بأسلحة خفيفة، ودورها الرئيس هو مراقبة أي أعمال غير سلمية سبق الاتفاق عليها، أو في مجال التحقق من وقت إطلاق النار والتأكد من تطبيقها، كما تباشر هذه القوات أي إجراءات انسحاب عسكري تم الاتفاق عليه أو بناء مناطق عازلة .

ثالثاً: بناء السلام: وهي عملية طويلة الأمد تجمع بين صنع السلام من ناحية وحفظ السلام من ناحية أخرى، كما تهدف إلى إزالة التناقضات التي تكمن في جذور الصراع، وبناء السلام هو مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع بهدف ضمان عدم النكوصأو الانزلاق أو نزاع مجدد، وذلك بإحداث تغيير في عناصر البيئة التي شهدت الصراع، من أجل خلق بيئة جديدة من شانها تقليل المتناقضات وخلق عوامل ثقة بين أطرافه، والأمم المتحدة لم تكتف عبر أجهزتها المختلفة عن العمل لاستقصاء ما يستجد من حالات تهدد السلم والأمن أو الاخلال به، متبعة بذلك تطور الأمن الجماعي الذي خرج عن إطاره التقليدي إلى تصور جديد للأمن الجماعي ذو الأبعاد الإنسانية[26]، كما ان مفهوم بناء السلام يعني تهيئة الظروف الملموسة وغير الملموسة لتمكين نظام يعيق الصراع من أن يصبح نظام سلام او بناء سلام يمكن القيام به، لذلك قبل أو أثناء أو بعد اندلا ع العنف لبناء السلام،

يجب توفير بنية تحتية أو مؤسسة قادرة على البناء عليه، ومن ثم فإن أنشطة بناء السلام تتعلق بإنشاء البنى التحتية[27].

أما فيما يخصنطاق تطبيق بناء السلام وفقاً لنوع الصراع، فالهدف من وراء ذلك هو معالجة هذه المرحلة عبر تعزيز وتقوية السلام وفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الباب السادس من أجندت السلام والمعنونة بـ(بناء السلام)، فانه يتعين على الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات والترتيبات للحيلولة دون تجدد الصراع كنزع سلاح الأطراف المتقاتلة ومراقبة الانتخابات، أو إعادة اللاجئين ونزع الألغام ودفع الجهود لحماية حقوق الإنسان وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية للمشاركة السياسية، وهناك أنواع متميزة من أنشطة بناء السلام تتمثل في بناء السلام السياسي، إذ يتعلق الأمر في بناء بنية قانونية يمكنها تلبية الاحتياجات السياسية وإدارة حدود نظام السلام، وبناء السلام الهيكلي إذ تشمل أنشطته برامج التنمية الاقتصادية وتعزيز الديمقراطية والحكم ودعم إنشاء منظمات أهلية غير حكومية تدعم السلام، وهناك بناء السلام الاجتماعي الذي يعتمد البنية التحتية البشرية، فيتعامل مع المشاعر والمواقف والآراء والمعتقدات والقيم أثناء مشاركتها الشعوب بشكل فردي او جماعي[28].

لكن هناك تحدي أمام الامم المتحدة والذي يعد من المعوقات الكبيرة في عملها يتمثل في الولايات المتحدة، ونستطيع التمييز بين موقفين للاستراتيجية الامريكية تجاه الامم المتحدة، وكالاتي:[29]

1– موقف امبريالي أحادي الطرف: يسمى انصار هذا الموقف بـ (المحافظون الجدد)، إذ يرون في القوة العسكرية وسيلة لنشر الديمقراطية، ويرى هؤلاء ان الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة وانها لا تحتاج الى الامم المتحدة التي قد تستغل في حالة الصراعات الثانوية، ويمكن وصف هذا الموقف بالانتهازي، اذ لا يلجأ اصحابه الى الامم المتحدة الا اذا لزم الامر .

2– موقف لبرالي متعدد الاطراف: ويفضل انصار هذا الموقف التغيير الداخلي للأنظمة السلطوية، ويتبنى هؤلاء موقف انفتاح تجاه القوى الاخرى في النظام الدولي، ويعتقدون ان الامم المتحدة ضرورة شرعية للسياسة الامريكية، ويركزون على الشرعية والتنسيق مع القوى الاخرى .

المطلب الثاني: على المستوى الاقليمي (جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاسلامي)

اولا: جامعة الدول العربية:

اتسم تأسيس جامعة الدول العربية بميزة أساسية شكلت عاملاً بارزاً وأدواراً مهمة في مسيرتها تمثلت من أنها المنظمة الوحيدة في العالم التي تمثل نظاماً إقليمياً قومياً، اي أنها تجمع في إطارها دولاً

تنتمي إلى أمة واحدة، وهذه حالة فريدة من حيث الجمع بين ثنائية التمثيل الإقليمي والقومي[30]، وقد نصت مواثيق المنظمات الإقليمية على دورها واختصاصاتها في حسم الصراعات التي تنشأ بين أطرافها سلمياً، ومثال ذلك المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية التي تنصأنه لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض الصراعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، ففي حالة نشوب خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً، وقد حدد الميثاق كل من الوساطة والتحكيم لاختيارهما كأداتين رئيستين لتسوية الصراعات، ودعماً لأسلوب الوساطة قامت الجامعة باستحداث أسلوبين لتقصي الحقائق والمساعي الحميدة، وتعد الجامعة من أوائل المنظمات الاقليمية التي تنشأ بروتوكولاً، إذ يعد من أهم المبادئ التي نصعليها الميثاق في المادة الخامسة وهو تسوية الصراعات بالطريقة السلمية وعدم اللجوء الى القوة، ويتضح أن ميثاق جامعة الدول العربية أقر وسيلتين لتسوية الصراعات بالطريقة السلمية، وكالاتي:[31]

اولاً: الوساطة: يحق لمجلس الجامعة أن يتوسط في الصراعات التي يخشى منها وقوع حرب ولا يجوز للأطراف المتصارعة رفض وساطة مجلس الجامعة إذا كان الصراع يخشى منه وقوع حرب بين المتصارعين، ويصدر المجلس قراراته بأغلبية الآراء، كما أن وساطة المجلس غير ملزم الاخذ بها.

اقتصر ميثاق جامعة الدول العربية على ذكر وسيلة أساسية ودبلوماسية واحدة تتيح تدخل مجلس الجامعة في فض الصراعات بطريقة سلمية متمثلة في الوساطة، مع ملاحظة أن الميثاق قد ربط مسألة اجراء الوساطة بالخلافات التي يمكن أن تتطور وتؤدي الى صراع مسلح، أو يستشف منها إمكانية أن تؤدي الى نشوب حرب بين الأطراف المتصارعة، ومن خلال الاطلاع على المادة الثالثة من الفقرة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية نجد أن الجامعة تشترط أن تكون الوساطة التي تقوم بها مقتصرة على الخلافات التي يخشى منها وقوع حرب بين دولتين عربيتين، فالوساطة تظل في النهاية مبادرة ودية يقوم بها المجلس بغية الوصول الى حلول مرضية للأطراف المتصارعة، وفي أمور لا تخصمسألة استغلال الدول أو سلامة أرضيها أو سيادتها، وهذا يثير نقطة حول الوضع الذي تعمل فيه الأطراف المتصارعة واللجوء الى مجلس الجامعة العربية في مسائل يحق للمجلس بموجبها اتخاذ قرار ملزم ولم يطبق أحد الأطراف نتائج الوساطة[32].

ثانياً: التحكيم: في نصالمادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية أشارت إلى التحكيم كوسيلة قضائية، وإن التحكيم يكون اختيارياً وليس إجبارياً، أي في حالة رفض الاطراف التحكيم لا يحق للجامعة التدخل، وفي هذا الصدد يمكن ذكر دور الجامعة في تسوية الصراعات العربية والمتمثلة في: النزاع الكويتي

العراقي في العام 1961، والحرب الأهلية في اليمن في العام 1963، وكذلك الحرب بين اليمن الشمالية واليمن الديمقراطية في العام 1972، والحرب الأهلية اللبنانية في العام 1975، الحرب المصرية الليبية سنة 1977، وهناك بعض الصراعات التي تدخلت في تسويتها الجامعة بشكل محدود ومنها: أزمة الضفة الغربية في العام 1950، والنزاع بين لبنان والأردن من ناحية والجمهورية العربية المتحدة من ناحية ثانية بين عامي1961–١٩٦٢، وكذلك الحرب المغربية الجزائرية في العام 1963[33].

ثانياً: منظمة التعاون الاسلامي

شدد المؤتمر الأول للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة الدولية على أهميتها لحل الصراعات بين الدول والعمل على تخفيف الاحتقان بينها وإيجاد أرضية قوية لإنهائها، وفي هذا الصدد أكد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في منظمة التعاون الإسلامي السفير(عبد الله عالم) خلال أعمال المؤتمر الذي أقيم تحت شعار(تعزيز الوساطة دور منظمة التعاون الإسلامي)، إن المنظمة تتطلع إلى المشاركة الفعالة في نشاطات الوساطة لحل الصراعات بين الدول، لافتاً إلى أهمية الآلية التي تمتلكها في الوساطة وحل الخلافات، وذكر إننا ملتزمون بآلية الوساطة ونعمل من أجل علاقات مبنية على حسن الجوار والعدالة والاحترام، ولفت إلى أن المنظمة بذلت جهوداً كبيرة على صعيد تحسين الأمن والسلام والاستقرار والعمل على إعلاء روح الأخوة والتضامن بين عناصر الأمة الإسلامية، وأشار(عالم) إلى أن العالم الإسلامي يشهد صراعات خطيرة، وأن التطرف جلب الظلم واليأس وعرض الحقوق الأساسية والحريات في دول العالم الإسلامي للخطر، ومن جانبه لفت مساعد وزير الخارجية التركي السفير(أحمد يلدز) إلى أن تركيا بصفتها رئيساً للقمة الإسلامية في دورتها الحالية، عملت على إيجاد حلول للمشاكل المشتركة التي يواجهها العالم الإسلامي، وأشار(يلدز) أن العالم الإسلامي يواجه اختبارات معقدة متعددة الأبعاد، مشدداً على ضرورة أن تضطلع منظمة التعاون الإسلامي بتقديم اسهامات أكثر فاعلية تجاه السلام والاستقرار العالمي[34].

وفي ذات الصدد ناقش مشاركون في المؤتمر الرابع لمنظمة التعاون الإسلامي والمنعقد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، المنظور الإنساني للوساطة في ظل الصراعات، وبحسب بيان عن المنظمة أكد الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي الدكتور(قطب مصطفى سانو)، في ثاني أعمال المؤتمر الذي تنظمه وزارة الخارجية السعودية بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، أن الشرع الإسلامي الحنيف عدّ الوساطة التي يراد بها الإصلاح بين الأطراف المتصارعة لإنهاء حالة الصراع

من أعظم القربات الى الله، مبيناً أن النصوصالشرعية من الكتاب والسنة شددت على أهمية الصلح، ودعا (سانو) إلى إعداد جيل كفؤ في صناعة الوساطة ليصبح متمكناً من أدواتها وآلياتها وآدابها وضوابطها، مؤكداً على ضرورة الانتقال بالوساطة من عالم الارتجال إلى عالم التخصصسعياً لحل الصراعات قبل تفاقمها[35].

كما دعا(سانو) إلى بناء ثقافة اجتماعية تقوم على تعزيز الاعتدال والتعايش والاحتكام إلى العقل دون السلاح، ورفض العنف والتعصب والغلو والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره، وذكر إن توظيف دعاة صراع الحضارات ووسائل التواصل الاجتماعي لتأجيج الفتن وإشعال الحروب والنعرات يشكل أكبر تحد للوساطة، وبدوره أشار الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية في المنظمة والمبعوث الخاصللأمين العام لمنظمة التعاون الاسلامي إلى أفغانستان السفير (طارق بخيت) إلى جهود المنظمة في توظيف الوساطة لحل الصراعات وتقديم المساعدات الإنسانية، مؤكداً أن المنظمة لديها شراكات واسعة مع جميع الجهات العاملة في مجال العمل الإنساني ومنها المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، وتناول المدير التنفيذي للجنة الإسلامية للهلال الدولي الدكتور(محمد حمد العسبلي) جانباً من أنشطة اللجنة الإسلامية ودورها في دعم جهود الوساطة للمنظمة، فيما تطرق المدير العام لاتحاد الإذاعات الإسلامية الدكتور(عمرو الليثي) إلى دور الإعلام في توضيح المفاهيم المتعلقة بالوساطة والعمل الإنساني وعلاقتهما بالقيم الإسلامية[36].

ومن جانبه اكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي(حسين طه) أن الوساطة تحظى بأهمية كبيرة لدى المنظمة، في وقت كان العالم فيه لأمس الحاجة إلى الوساطة والحوار والمفاوضات من أجل حل الصراعات، وأضاف خلال المؤتمر الرابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الوساطة والذي عقد في جدة بمشاركة أكثر من 200 مشارك ممثلين عن الدول الأعضاء على مستوى الخبراء وأجهزة المنظمة ومؤسسات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر ومراكز البحوث المتخصصة، واوضح أن ميثاق المنظمة ينصفي أهدافه ومبادئه على تأكيد تعزيز العلاقات بين الدول على أساس العدل والاحترام المتبادل وحسن الجوار لضمان السلم والأمن والوئام في العالم، وفيما يختصبالتسوية السلمية للنزاعات يطالب الميثاق الدول الأعضاء بانتهاج الوسائل السلمية لتسوية الصراعات عبر المساعي الحميدة أو التفاوض أو التحقيق أو الوساطة أو المصالحة أو التحكيم أو التسوية القضائية أو أي وسيلة سلمية أخرى[37].

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الدبلوماسية متعددة الاطراف في منطقة الشرق الاوسط:

الشرق الأوسط مصطلح سياسي اقتصادي يضم أقواماً من عروق شتى عربية وتركية وفارسية، ومن أديان عدة إسلامية ومسيحية ويهودية، وتمتد حدوده لتحتوي الوطن العربي بدءاً بمصر دون الشمال الأفريقي ثم أفغانستان وبحر قزوين شمالاً، وهكذا فأن الشرق الأوسط يشكل المجال الذي تلتقي فيه قارات أوربا وأفريقيا وآسيا، ويضم البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود، إلى جانب بحر العرب وبحر قزوين والخليج العربي والمحيط الهندي، كما يتحكم بأهم المضايق في العالم (مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس والبوسفور والدردنيل)، ويضم أكبر ثروات العالم[38]، لاحتوائه على موارد غنية لمصادر الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي، ومع ظهور النظام العالمي الجديد بعد العام**1990** وما لحقه من توابع أحادية القطب ازدادت أهمية الشرق الأوسط لا سيما في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من ايلول وبدايات الربيع العربي، ونظراً لعودة روسيا إلى ميدان الصراع في المنطقة أثر ذلك على طبيعة التوازن بصفة عامة، وأصبح الاحتدام شديد بينها وبين والولايات المتحدة، ومع تزايد اهتمام الدور الصيني في الشرق الأوسط لا سيما الاستثمارية تجاه إحياء طريق الحرير، ادت كل هذه المتغيرات الى دعم منطقة الشرق الأوسط للتمتع بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية والتأثير الإقليمي[39]، بذلك تعد المنطقة نموذجاً للسيطرة الجيوسياسية للولايات المتحدة، باعتبارها نقطة عبور لإمدادات أنابيب الغاز بين ثلاثة قارات(اسيا وافريقيا واوربا)، ومع ظهور فاعل مؤثر في المنطقة تمثل في الدور الإيراني، باتت السيطرة الكاملة على المنطقة اقتصادياً وسياسياً الهدف الاساس بالنسبة إلى الحليفين الأميركي والإسرائيلي للاستيلاء على ثرواتها وإضعاف الخصوم، فضلاً عن هدفيهما بتفكيك الدول العربية من الداخل[40].

ويمثل الصراع الدائر في المنطقة ذات الجبهات والساحات المتعددة والعابر للحدود مشكلة معقدة، تتدخل فيه دول عدة مثل: (إيران ولبنان وإسرائيل واليمن والعراق)، إلى جانب جماعات مسلحة من غير الدول مثل (حزب الله في لبنان وجماعة أنصار الله الحوثي في اليمن والجماعات المسلحة في العراق وسوريا وفصائل المقاومة في غزة والضفة الغربية)، ويدور هذا الصراع على سبع جبهات مختلفة في مشهد شديد التعقيد، ومن هنا يتضح أن المواجهة في المنطقة قد دخلت في متغيرات مهمة للقوى المنخرطة في الصراع، ويعد الصراع الدائر في الشرق الأوسط بمنزلة نموذج لتأثير المنافسة على الاقتصاد العالمي وحركة التجارة، فهناك تنافس أمريكي صيني من أجل السيطرة على مسارات التجارة العابرة في المنطقة، وهذا التنافس انخرطت فيه القوى الإقليمية ايضاً، وتوزعت أعباؤها بين مبادرة الحزام والطريق

الصينية وطريق التنمية الأمريكي، وهو ما فجر الصراع الجيوسياسي الراهن فضلاً عن قضايا مهمة اخرى، ومن جهتها قدمت روسيا لبعض دول المنطقة مساعدات تقنية بحسب (وول ستريت جورنال) من شانها اضعاف الاطراف الخصوم، وهو ما يشير إلى محاولة القوى العالمية استغلال البيئة الأمنية المضطربة، من أجل فرض القيود على الخصوم ومصالحهم الجيواقتصادية في المنطقة[41].

وهكذا يبدو أن الشرق الأوسط بوصفه إقليماً ونظاماً أمنياً قبل طوفان الأقصى كان تحت تأثير تنافس القوى الكبرى ومشروعاتها المتنافسة متعددة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاقتصادية والأمنية، ومن ناحية تأثير تضارب مصالح قواه الإقليمية الفاعلة ومواقفها، حيث اصبحت المنطقة تحت تأثير المشروع الأمريكي من أجل خلق توازن إقليمي جديد بين محورين، محور واشنطن يتم فيه دمج إسرائيل بوصفها قوة مهيمنة إقليمياً، وبين محور إيران الذي ما يزال ينظر إلى المنطقة من خلال الأيديولوجيا، مقابل ذلك تتمحور تحركات طهران على خط مناقض لرؤية إسرائيل وواشنطن، فيما كان هناك مشروع تقوده السعودية من خلال الدبلوماسية لاستعادة الأمن والاستقرار الإقليمي، ولهذا يفسر البعض عملية طوفان الأقصى على أنها رد فعل على وصول التنافس في الإقليم إلى ذروته، ومحاولة بعض الأطراف تغيير الوضع الراهن وتجاوزه لأجل فرض أمر واقع جديد[42].

أن أهم وابرز مواطن الأسباب والدوافع الأيديولوجية التي يمكن ان تتسبب بتلك الحروب والصراعات الداخلية أو الإقليمية أو تلك العابرة للقارات هي الأفكار القومية والدينية[43]، كما تعد الطائفية أحد المحركات الرئيسة للعنف في الشرق الأوسط، حيث ترسخت وتعززت بفعل العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية، كما أثرت انتفاضات (الربيع العربي) التي اندلعت بسبب فشل الحكومات الاستبدادية في مواجهة الإرهاب والتطرف بشكل كبير على البيئة السياسية في الشرق الأوسط[44]، وبذلك يمكن تقسيم الفواعل في منطقة الشرق الاوسط الذين يشكلون التحدي الأكبر في عملية حل الصراع، وفق ما تمليه مصالحهم وطبيعة الظروف الموضوعية للبيئة الاستراتيجية في المنطقة، وفق الاتي:

اولاً: الفاعلون الاقليميون (اسرائيل، ايران):

1- اسرائيل :

أن وجود إسرائيل في قلب الوطن العربي يعد السبب الرئيس لكل المشكلات والأزمات التي تعيشها المنطقة مع تلاقي مصالح الغرب، وبذلك تسبب وجود إسرائيل في المنطقة إلى استمرار التجزئة العربية وعدم تحقيق الوحدة، كذلك الممارسات الإسرائيلية ضد الشعوب العربية تثبت الدور الوظيفي الذي قامت به من بث الخلافات والتفرقة بين العرب، وترى إسرائيل في الشرق الأوسط الجديد انها

سوف تتمتع فيه بمكانة القوة المهيمنة لإحداث تغيير في البيئة الاستراتيجية وإعادة صياغة التوازنات الإقليمية[45]، لذلك ركزت على توسيع اتفاقيات (إبراهام) بوصفها إطاراً للاندماج والتكامل الإقليمي وتحقيق اختراق دبلوماسي، مستفيدة بذلك من تيار عربي روج أن القضية الفلسطينية أصبح من الممكن تحريكها من خلال تقديم حوافز إيجابية ومسارات جديدة لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين لتحريك مسار السلام، مقابل ذلك قدمت واشنطن إسرائيل بوصفها شريكاً أمنياً ضمن مشروع إقليمي متكامل، هدفه خلق محور استراتيجي حليف لواشنطن موجه نحو إيران ومحورها، وعليه كان مشروع إسرائيل هو تكريس واقع جديد تجاوز مسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، والاندماج في هيكل أمني تغير من خلاله إسرائيل الصراع في المنطقة، وتكريس نفسها كقوة إقليمية في تحالفاتها لمواجهة إيران وحلفائها وشريكاً تجارياً وممراً لحركة التجارة بين آسيا وأوروبا بحكم موقعها كحلقة وصل في مشروع التنمية، كما وجدت في الصراع فرصة من أجل إضعاف محور إيران وكسر معادلة الردع التي تحاول تعزيزها عبر فصائل المقاومة، ويبدو أن الدعم الدولي الذي تلقته إسرائيل قد شجعها على محاولة وضع حد نهائي للتهديدات الأمنية التي تواجهها، ودفعها لأن تتخذ من هذا الصراع فرصة من أجل إعادة تشكيل الشرق الأوسط ككل[46].

2– ايران:

ما يزال المنظور الأيديولوجي إلى جانب تطلعات الهيمنة الإقليمية عاملين أساسيين في تحديد استراتيجية إيران تجاه الشرق الأوسط، فقبل عملية طوفان الأقصى كانت استراتيجية إيران لتعزيز نفوذها الإقليمي تتمثل في إعادة ترميم علاقاتها بمحورها الإقليمي الممتد من سوريا ولبنان شمالاً وحتى اليمن جنوباً، وكانت قد نجحت في نقل التعاون بين هذه المحاور تحت مسمى استراتيجية وحدة الساحات، إلى جانب تعزيز استراتيجية الدفاع الأمامي والمواجهة خارج الحدود عبر الوكلاء، والتي كانت تستهدف بالأساس ردع إسرائيل والولايات المتحدة، كما حاولت ايران أن تحصن استراتيجيتها من خلال بناء علاقات عميقة مع الصين وروسيا في إطار التوجه شرقاً مستفيدة من الاندفاع الصيني لأداء دور بارز في المنطقة، لكن اتساع نطاق الصراع ربما يعرض أمن دول المنطقة للخطر وعلى وجهه الخصوصدول الخليج، وبالنظر إلى أن طهران ما تزال تنظر إلى دول الخليج أنها حليف أساس للولايات المتحدة، وتنظر بترقب كبير إلى أن دخول بعض دول المنطقة في علاقات تطبيع مع إسرائيل سيكون هدفه الأساس وأحد أهم جوانبه هو التحالف الموجه ضد إيران وحلفائها[47].

ثانياً: الفاعلون الدوليون (الولايات المتحدة، الصين، روسيا):

1- الولايات المتحدة الامريكية

يرى باحثون أن ما يجري في بعض الدول العربية هو إعادة تقسيم للمنطقة تحت ما يعرف بـ(مشروع الشرق الأوسط الجديد) أو(سايكس بيكو الجديد) وفقاً للرؤية الأمريكية، والذي يهدف إلى تقسيم المنطقة استناداً إلى الهويات العرقية والدينية والطائفية إلى إمارات ودويلات متحاربة، ويعد هذا المشروع وسيلة لتحقيق أمن إسرائيل وتفتيت الهوية العربية[48]، بناء على ذلك عملت واشنطن من خلال استراتيجية متكاملة لاستعادة نفوذها الإقليمي، وكان أبرز ملامحه توسيع اتفاقيات (إبراهام) بوصفها مظلة سياسية للحلف الذي تقوده في مواجهة محور إيران، وأخيراً مشروع التنمية(الهند والشرق الأوسط وأوروبا) كإطار اقتصادي إقليمي يربط حلفاء واشنطن الإقليميين بشركائها الدوليين من جنوب شرق آسيا إلى أوروبا، لمنافسة المشروع الصيني(الحزام والطريق)، كذلك سعي واشنطن إلى تعزيز نفوذها عبر خلق المحاور الإقليمية وبناء التحالفات من أجل استعادة النفوذ، وهذا النهج جعل المنطقة تحت ضغوط دولية واستقطاب من القوى العظمى[49].

لقد أعاد الصراع بين حماس وإسرائيل تفعيل الدبلوماسية في مجلس الأمن، مما وضع الولايات المتحدة في موقف دفاعي، لكن المسؤولين الأميركيين أوضحوا أنهم لا يرون أي دور للأمم المتحدة في حل الصراع، وفي هذا الصدد استخدمت واشنطن حق النقض ضد مشروعي قرارين يدعوان فيه إلى وقف مؤقت أو كامل للأعمال العدائية، وبعد السابع من تشرين الأول حولت الجمعية اهتمامها إلى غزة ودعت مرتين إلى وقف الأعمال العدائية بعد أن عرقلت واشنطن قرارات المجلس، وفي أيار استجابت الجمعية لحق النقض الأمريكي على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة بإقرار أغلبية ساحقة يمنح الفلسطينيين امتيازات خاصة في إجراءات الجمعية[50]، بذلك تعاطت الولايات المتحدة مع الصراع عبر مسارات عدة من أجل حماية إسرائيل دولياً، ففي مجلس الأمن استخدمت حق الفيتو ضد كل القرارات المتعلقة بالأزمة الرامية إلى إنهاء الصراع، ومع أن إدارة (جو بايدن) حاولت إظهار دورها كوسيط، لكن فقدانها الرغبة أو القدرة بالضغط على رئيس الحكومة الإسرائيلية أظهر ضعف دور واشنطن، لكن لا يمكن الجزم بأن موقف واشنطن من الصراع لم يكن خلفه رغبة في إعادة ترتيب المنطقة لخدمة مصالحها، فدعم إسرائيل في جانب منه يضعف محور إيران الإقليمي ويؤكد نفوذها ويدعم تطلعاتها في بنية إقليمية تقودها بمساعدة إسرائيل، كما أنه يحد من نفوذ الصين وروسيا ويجذب دول

الخليج من جديد نحو واشنطن، وبذلك يمكن القول إن المشروع الإسرائيلي وجد دعماً أمريكياً غير مسبوق[51].

2–الصين

تتمثل أبرز ملامح الحضور الصيني في منطقة الشرق الاوسط في الوساطة بين السعودية وإيران، التي انتهت باستعادة البلدين للعلاقات الدبلوماسية بعد قطيعة دامت لأعوام، وأن هذه الوساطة عززت من نفوذ مكانة الصين الاقليمية، ويبدو أن بكين شكلت بيئة أمنية جديدة ومقاربة بديلة عن مقاربة واشنطن التي تدفع بالمنطقة نحو الصراع، وهذا المشروع كان يهدف في الأخير لتعزيز مصالح الصين الاقتصادية والأمنية وتطلعاتها الجيوسياسية في إضعاف واشنطن، وفي الوقت نفسه يسمح بتغيير هيكل القوة العالمي لصالحها، وقد استند التعاطي الصيني مع الصراع في الشرق الأوسط بعد السابع من تشرين الاول إلى نهج راسخ يتميز بعدم التدخل والحياد السياسي، فقد دعمت بكين الجهود المتعددة الأطراف لإنهاء العنف في غزة واحتواء الصراع، وذلك عبر المشاركة بفاعلية في جهود مجلس الأمن، وفي هذا الإطار استخدمت بكين حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار طرحته الولايات المتحدة في 15 تشرين الاول 2023، وفي المقابل أيدت قرارين تم طرحهما في مجلس الأمن الدولي الذي فشل في إصدارهما بسبب استخدام الولايات المتحدة حق النقض، أحدهما تقدمت به روسيا في 16 تشرين الاول 2023 يدعو إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وحماية المدنيين ومنع استهدافهم والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، والقرار الثاني تقدمت به البرازيل في 18 تشرين الاول 2023 يتبنى الدعوة إلى هدنة إنسانية والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، لكن الموقف الصيني اصبح مؤخراً باتجاه تحقيق التوازن بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما قد يشير إلى إعادة التموضع في المنطقة اتساقاً مع مبدأ الحياد وعدم الانحياز لأي طرف، لا سيما بعد الامتعاض الإسرائيلي من موقف الصين المنحاز إلى الفلسطينيين وفصائل المقاومة وإيران، وكذلك رغبة منها في وضع حد للصراع الذي يبدو أنه يعزز من نفوذ الولايات المتحدة إقليمياً وشريكتها إسرائيل على حساب مصالح الصين ونفوذها، كذلك فإن امتداد الصراع الى منطقة الخليج والمنشآت النفطية في إيران من شانه ان يهدد إمدادات الطاقة إلى الصين بما يضيف مزيداً من الأعباء على الاقتصاد الصيني[52].

3– روسيا

في سياق التحولات الاستراتيجية الروسية يظهر الشرق الأوسط بوصفه نقطة تقاطع حيوية تستحوذ على اهتمامها، وفي هذا السياق ينعكس التفاعل الروسي في الشرق الأوسط على توجهاته

الاستراتيجية، إذ تعكس الدور الروسي في قضايا المنطقة استراتيجيات متعددة، تتنوع بين تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتفاوض الاقتصادي والتدخل العسكري في بعض الأحيان، عند دراسة الموقف الروسي من الأزمة السورية، نجد أنها تمثل أحد التحديات الرئيسة التي واجهت السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، وتكمن أهمية هذه الأزمة تأثيرها في التوازن الإقليمي والمصالح الدولية لروسيا، إذ أعطت روسيا أولوية كبيرة للتصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية في المنطقة، إذ تتجسد الأهداف الاستراتيجية والأمنية لروسيا في تعزيز وجودها في البحرين الأسود والمتوسط بعد ضم شبه جزيرة القرم في العام 2014، ويسعى الروس إلى ضمان وجود عسكري دائم في هذه المياه، كما تسعى روسيا في إطار تحقيق أهدافها إلى تكوين تحالفات وشراكات استراتيجية مع دول الشرق الأوسط، ومنها دول ذات أهمية استراتيجية مثل إيران وسوريا، تستند هذه الشراكات إلى مصالح مشتركة في مجالات الأمن والطاقة والتجارة، وتأتي هذه الأهداف في سياق التحولات الجيوسياسية العالمية والتحديات الجديدة التي تواجه النظام الدولي[53].

أن سياسة روسيا في الشرق الأوسط هي جزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى إنشاء نظام دولي يحمي روسيا من التدخل الغربي في شؤونها الداخلية ويضمن لها المساواة على قدم وساق مع الولايات المتحدة[54]، بذلك حملت روسيا الولايات المتحدة مسؤولية ما آلت إليه الصراعات عن التصعيد الحالي بوصفه نتيجة مباشرة للفشل المزمن في الامتثال للقرارات ذات العلاقة الصادر عن مجلس الأمن، ولقيام الغرب عملياً بعرقلة عمل رباعية الشرق الأوسط للوسطاء الدوليين التي تضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وبالفعل طرح الرئيس (فلاديمير بوتين) مبادرة للوساطة رحب بها الجانبان إسرائيل وحماس، إضافة إلى ذلك قدمت روسيا مشروعين لمجلس الأمن دعا الأول إلى وقف إنساني دائم لإطلاق النار، وإدانة لكل أعمال العنف ضد المدنيين وجميع الأعمال الإرهابية وتأمين إطلاق الأسرى وتوفير المساعدات الإنسانية للقطاع والسماح بإجلاء المدنيين الراغبين في ذلك، لكن رفضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان مشروع القرار، ودعا المشروع الثاني إلى هدنة إنسانية لمعالجة الأوضاع المتفاقمة، لكن الولايات المتحدة استخدمت ضده حق الفيتو، واتساقاً مع موقفها من الصراع استخدمت موسكو حق النقض كما فعلت الصين ضد قرار قدمته الولايات المتحدة لأنه يمنح إسرائيل حق الدفاع عن النفس ويصنف حركة حماس منظمة إرهابية ويتهمها باستهداف المدنيين، كما عادت روسيا في كانون الاول 2023 واستخدمت حق النقض ضد قرار قدمته الإمارات،

كذلك أيدت روسيا القرار العربي في الجمعية العامة في تشرين الاول 2023 الذي دعا إلى هدنة إنسانية دائمة تفضي إلى إنهاء الأعمال العدائي[55].

إن حماية حقوق الإنسان والحريات المدنية مرتبطة بشكل أساس بالمجتمع العادل، ويتطلب ضمان مكافحة الإرهاب الفعالة إيجاد توازن بين الحفاظ على الأمن وحماية الحريات الأساسية، ومن خلال تبني سياسات صارمة لمكافحة الإرهاب غالباً ما يتم تبريرها على أنها ضرورية للأمن القومي، فمن جانب تسببت العديد من الحكومات في الشرق الأوسط في تآكل حماية حقوق الإنسان، مما أدى إلى تأجيج التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار بشكل كبير، وقد أدى هذا إلى خلق صراع بين الاحتياجات الأمنية الملحة والالتزامات بحماية الحريات المدنية الأساسية والكرامة الإنسانية، ومنذ هجمات الحادي عشر من ايلول كان هناك انقسام في التأكيد على الأمن من خلال الأساليب التي قد لا تتوافق مع القيم الليبرالية، على عكس التكتيكات التي تدعم المبادئ الديمقراطية حتى لو كان ذلك يعني زيادة ضعفها، ومن جانب اخر فإن الاستقرار الطويل الأجل يعتمد على الحكومة الشاملة التي تدعم رفاهية المواطنين وإشراكهم، ومع ذلك فإن ضمان حماية الحقوق المدنية لكل فرد لا يزال يشكل مسعى مستمراً في أغلب بلدان الشرق الأوسط، ولإحراز التقدم، سوف يكون من الضروري تنفيذ مناهج متطورة تعالج المخاطر المحتملة مع الحفاظ في الوقت نفسه على المبادئ القانونية وتجنب الإجراءات المفرطة التي قد تعوق الأمن الدائم فضلاً عن التنمية[56].

الخاتمـــــة

هناك إعادة ترتيب جديد ورسم خارطة لأوضاع منطقة الشرق الاوسط، وهذه الترتيبات تقع في صلب الاستراتيجية الأميركية والمتمثلة في الهيمنة كون المنطقة تعد منطقة نفوذ امريكي، فضلاً عن اشراك اسرائيل في عملية التغيير بوصفها لاعب اقليمي فاعل، فالمنطقة لا زالت في حالة فوضى بعد الاوضاع الاخيرة التي شهدتها، وبالرغم من ذلك ستحاول الدول الفاعلة والمؤثرة في المشهد الجيوسياسي سواء الاقليمية او الدولية الحفاظ على مصالحها وستضل المنطقة في صراع وتوتر، وعليه فالانتهاكات التي تمس حقوق الانسان ستضل نشطة ما دام هناك فرض ارادات ومصالح متناقضة، الا ان المعول عليه في ظل هذه الاوضاع هي الجهود الدبلوماسية لا سيما الاقليمية والدولية منها، والعمل الدؤوب على تطبيق قواعد القانون الدولي.

الاستنتاجات:

نستنتج مما تقدم الاتي:

1. **اهمية منطقة الشرق الاوسط في الربط القاري والموقع الاستراتيجي المهم من ثروات ومصادر الطاقة والتحكم بممرات العبور، الامر الذي جعل منها منطقة صراعات.**
2. **احتدام الصراعات في العالم لا سيما منطقة الشرق الاوسط، ودخول الفواعل الاقليمية والدولية والمشاريع المطروحة في المنطقة.**
3. **فاعلية الدبلوماسية متعددة الاطراف والتي تتمثل بالدرجة الاساس في الدبلوماسية الوقائية .**
4. **اهمية المنظمات الاقليمية والدولية لا سيما الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي في حل الصراع وارساء السلام، وعلى وجه الخصوصفي منطقة الشرق الاوسط التي تعج بالمتناقضات .**

التوصيات:

توصي الدراسة الاتي:

1. **يجب على دول منطقة الشرق الاوسط اتخاذ سياسة التوازن، وكذلك في بعض الاحيان سياسة الحياد لتجنب الدخول في صراعات مع دول اقليمية او دولية، والنأي بنفسها في الدخول في سياسة المحاور والاصطفافات .**
2. **تفعيل الدبلوماسية متعددة الاطراف بالشكل الكبير والفاعل، وعلى وجه الخصوصفيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان وحل الصراع وارساء السلام .**
3. **العمل على حماية حقوق الانسان لا سيما في حالة الحروب والصراعات الداخلية وتفعيل عمل المنظمات الاقليمية والدولية .**

الهوامش

(1) **مصطفى جاسم حسين وسعد سلوم، دور الدبلوماسية متعددة المسارات في حل النزاعات الدولية، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (33)، 2020، ص172.**

(2) **أنس اكرم محمد، التحول الدبلوماسي قراءة في اتجاهات الدبلوماسية العراقية بين المركزية وضرورات تعدد المسارات، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية كلية القانون والعلوم السياسية، بغداد، العدد(9)،2021، ص260 .**

(3) **النوري عبد الرحمن، الدبلوماسية بين الواقع والأفاق على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، العدد (9)، 2016، ص184 .**

(4) احمد محمد وهبان، تحليل ادارة الصراع الدولي: دراسة مسحية، الجمعية السعودية للعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، سلسلة اصدارات (14)، السعودية، 2014، ص21 .

(5) ناصري سميرة، الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر– بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010، ص140 .

(6) النوري عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص188.

(*) المادة (33) يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها، ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك. المصدر : ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السادس : حل المنازعات حلاً سلمياً . متاح على الموقع:https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text .

(7) مصطفى جاسم حسين وسعد سلوم، مصدر سبق ذكره، صص166– 167.

(8) النوري عبد الرحمن، المصدر أعلاه، ص190 .

(9) نقلاً عن : ناصري سميرة، مصدر سبق ذكره، ص13 .

(10) زهراء عبد الأمير حسين واياد خلف العنبر، الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، العراق، العدد (56)، 2023، ص479 .

(11) فاطمة بكر سيد، الصراع الدولي بين القوة والمنفعة، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، الجزائر، العدد (28)، 2022، ص76.

(12) إسلام منير محمد المصلحي وعبد الرحمن محمد عبد السميع، التعريف بالصراع الدولي (مراحله وأساليب إدارته)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، 2021. متاح على الموقع : https://democraticac.de/?p=72099 .

(13) زهراء عبد الأمير حسين واياد خلف العنبر، مصدر سبق ذكره، صص479 – 480 . للمزيد انظر : صباح جابر كاظم، الصراع الاقليمي والدولي في منطقة شرق المتوسط (اكتشافات الطاقة أنموذجاً)، مجلة دراسات دولية، ركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (97)، 2024، ص87 .

(14) فاطمة بكر سيد، مصدر سبق ذكره، ص82 .

(15) زهراء عبد الأمير حسين واياد خلف العنبر، المصدر أعلاه، صص486 – 488.

(16) فاطمة بكر سيد، مصدر سبق ذكره ص79 .

(17) مروة احمد مصطفى، معادلة الصراع الاقليمية والداخلية في القرن الاقليمي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، مصر، العدد (21)، 2024، ص156.

(18) عماد الدين حلمي عبد الفتاح، النزاعات المسلحة وديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (191)، 2022، ص34 .

(19) محمد بن سعيد الفطيسي، 6 توجهات كبرى ستؤثر في مستقبل السياسة الدولية في القرن 21، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (54)، 2018، ص155.

(20) طارق فهمي، تأثير التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (84)، 2021، ص34 . للمزيد انظر: نبيل فهمي، تحديات التغيير في معادلات الشرق الأوسط، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، العدد (38)، 2023، ص97 .

(21) عز الدين ملا، التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والتوازنات الجديدة ودور القضية الكردية مستقبلاً، 2024 . متاح على الموقع : https://www.rojnamakurdistan.com/ar/node/1825 .

(22) نبيل فهمي، مصدر سبق ذكره، ص98 .

(23) فاطمة بكر سيد، مصدر سبق ذكره، ص80 .

(24) نيكولاي ملادينوف، النهج العربي للوساطة – إعادة تشكيل الدبلوماسية في عالم متعدد الأقطاب، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، واشنطن،2024. متاح على الموقع:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alnhj-alrby-llwsatt-aadt-tshkyl-aldblwmasyt-fy-alm-mtdd-alaqtab.

(25) النوري عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص188.

(26) ناصري سميرة، مصدر سبق ذكره، صص147–148.

(27) مصطفى جاسم حسين وسعد سلوم، مصدر سبق ذكره، ص169.

(28) النوري عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، صص166– 167.

(29) مصطفى جاسم حسين وسعد سلوم، المصدر أعلاه، ص169.

(30) جوني عاصي، الامم المتحدة وازمة الدبلوماسية المتعددة الاطراف، (فلسطين: مؤسسة الناشر،2004)، ص40.

(31) عماد عمر محمد، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011–2017)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، 2018، ص32.

(32) عمار محمد علي وبدر داخل البديوي، دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات وتحقيق التعاون الدولي (جامعة الدول العربية انموذجا)، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، العدد (17)، 2024، ص328 .

(33) سالمي أسية، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022، صص45 – 48.

(34) عمار محمد علي وبدر داخل البديوي، المصدر اعلاه، ص330 . للمزيد انظر: بن حوة أمينة، تقييم الأداء القانوني لجامعة الدول العربية في مجال فض النزاعات، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت أحمد بن يحيى الونشريسي، كلية الحقوق، الجزائر، العدد (2)، 2024، ص87 . كذلك انظر: محمد عبد الوهاب الساكت، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات العربية، المجلة الدولية للقانون المصري، الجمعية المصرية للقانون المصري، مصر، العدد(66)، 20101، صص595– 597 .

(35) سعيد عبد الرازق، التعاون الإسلامي تشدد على دور الوساطة لحل النزاعات الدولية، المؤتمر الأول، 2017. متاح على الموقع:

https://aawsat.com/home/article/1092076.

(36) منظمة التعاون الإسلامي تناقش المنظور الإنساني للوساطة خلال الأزمات، وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2025. متاح على الموقع:

https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=214866&lang=ar&name=news.

(37) منظمة التعاون الإسلامي تناقش المنظور الإنساني للوساطة خلال الأزمات، مصدر سبق ذكره .

(38) بلا، التعاون الإسلامي: العالم في أمَسّ الحاجة إلى «الوساطة» لحل الصراعات، المؤتمر الرابع، جريدة الشرق الأوسط، لندن، 2022 . متاح على الموقع : *https://aawsat.com/home/article/3685651* .

(39) صلاح عبد العاطي، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2007 . متاح على الموقع : *https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=24052&cid=24* .

(40) عبد الله خالد، الأبعاد الجيوسياسية للتنافس على الريادة في الشرق الأوسط استراتيجيات متعددة والهدف واحد، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد (195)، 2023، ص76 .

(41) شادي سمير عويضة، استراتيجية الغاز الأميركية – الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص132 .

(42) محمود حمدي أبو القاسم، الصراع في الشرق الأوسط وملامح التغير في البيئة الاستراتيجية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2025 . متاح على الموقع : *https://rasanah-iiis.org* .

(43) المصدر نفسه .

(44) محمد بن سعيد الفطيسي، مصدر سبق ذكره، صص151–153.

(45) *Hashmat Ullah Khan، An analytical investigation of consequences of terrorism in the Middle East، Journal of Economic Criminology، Volume 4, June 2024. Available on the website:https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2949791424000198.*

(46) محمد بن سعيد الفطيسي، مصدر سبق ذكره، ص153.

(47) محمود حمدي أبو القاسم، مصدر سبق ذكره .

(48) ديميتري بريجع، قراءة في الاستراتيجية الروسية للشرق الأوسط لعام 2024، مركز الدراسات العربية الاوراسية، 2024 . متاح على الموقع : https://eurasiaar.org .

(49) محمود حمدي أبو القاسم، المصدر أعلاه .

(50) *Ten Challenges for the UN in 2024-2025, International Crisis Group، New York/Brussels, 10 September 2024. Available on the website: https://www.crisisgroup.org/global/sb12-ten-challenges-un-2024-2025*.

(51) محمود حمدي أبو القاسم، مصدر سبق ذكره ...

(52) محمود حمدي أبو القاسم، مصدر سبق ذكره .

(53) ديميتري بريجع، مصدر سبق ذكره .

(54) عبد الله خالد، مصدر سبق ذكره، ص66 .

(55) محمود حمدي أبو القاسم، مصدر سبق ذكره .

(56) *Hashmat Ullah Khan، op. cit*.

المصـــــادر

الكتب العربية:

I. عاصي، جوني.2023. الامم المتحدة وازمة الدبلوماسية المتعددة الاطراف، فلسطين: مؤسسة الناشر للدعاية والاعلام.

II. عويضة، شادي سمير . 2023. استراتيجية الغاز الأميركية–الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

المجلات والدوريات:

I. وهبان، احمد محمد . 2014. تحليل ادارة الصراع الدولي: دراسة مسحية، الجمعية السعودية للعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، سلسلة اصدارات (14)، السعودية .

II. محمد، أنس اكرم .2021. التحول الدبلوماسي قراءة في اتجاهات الدبلوماسية العراقية بين المركزية وضرورات تعدد المسارات، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية كلية القانون والعلوم السياسية، بغداد، العدد (9).

III. أمينة، بن حوة .2024. تقييم الأداء القانوني لجامعة الدول العربية في مجال فض النزاعات، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت أحمد بن يحيى الونشريسي، كلية الحقوق، الجزائر، العدد(2).

IV. حسين، زهراء عبد الأمير. والعنبر، اياد خلف.2023. الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، العراق، العدد (56).

V. كاظم، صباح جابر.2024.الصراع الاقليمي والدولي في منطقة شرق المتوسط (أكتشافات الطاقة أنموذجاً)، مجلة دراسات دولية، ركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (97) .

VI. فهمي، طارق .2021. تأثير التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (223) .

VII. خالد، عبدالله . 2023 .الأبعاد الجيوسياسية للتنافس على الريادة في الشرق الأوسط استراتيجيات متعددة والهدف واحد، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (195).

VIII. عبد الفتاح، عماد الدين حلمي .2024. النزاعات المسلحة وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (191).

IX. علي، عمار محمد .وداخل، بدر .2024 . دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات وتحقيق التعاون الدولي (جامعة الدول العربية انموذجا)، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، العدد (17) .

X. سيد، فاطمة بكر .2022. الصراع الدولي بين القوة والمنفعة، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، الجزائر، العدد (28).

XI. الفطيسي، محمد بن سعيد.2021 . 6 توجهات كبرى ستؤثر في مستقبل السياسة الدولية في القرن 21، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (54)، 2018 .

XII. الساكت، محمد عبد الوهاب .2024. جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات العربية، المجلة الدولية للقانون المصري، الجمعية المصرية للقانون المصري، مصر، العدد(66).

XIII. مصطفى، مروة احمد.2024. معادلة الصراع الاقليمية والداخلية في القرن الاقليمي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، مصر، العدد (21) .

XIV. حسين، مصطفى جاسم، وسلوم، سعد. 2020. دور الدبلوماسية متعددة المسارات في حل النزاعات الدولية، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (33).

XV. فهمي، نبيل .2023. تحديات التغيير في معادلات الشرق الأوسط، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، العدد (38).

XVI. عبد الرحمن، النوري .2016.الدبلوماسية بين الواقع والأفاق على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، العدد (9) .

الرسائل:

I. أسية، سالمي .2022. دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

II. 2-محمد، عماد عمر.2018. دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011-2017)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الاردن.

III. سميرة، ناصري. 2010. الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

الانترنت:

I. المصلحي، إسلام منير محمد، وعبد السميع، عبد الرحمن محمد .2021. التعريف بالصراع الدولي (مراحله وأساليب إدارته)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر. متاح على الموقع : https://democraticac.de/?p=72099 .

II. بلا، 2022. التعاون الإسلامي: العالم في أمَسّ الحاجة إلى الوساطة لحل الصراعات، المؤتمر الرابع، جريدة الشرق الأوسط، لندن. متاح على الموقع :https://aawsat.com/home/article/3685651.

III. بريجع، ديميتري. 2024. قراءة في الاستراتيجية الروسية للشرق الأوسط لعام، مركز الدراسات العربية الاوراسية، 2024. متاح على الموقع : https://eurasiaar.org .

IV. عبد الرازق، سعيد.2017. التعاون الإسلامي تشدد على دور الوساطة لحل النزاعات الدولية، المؤتمر الأول. متاح على الموقع : https://aawsat.com/home/article/1092076 .

V. عبد العاطي، صلاح .2007. مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت. متاح على الموقع : https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=24052&cid=24 .

VI. ملا، عز الدين.2024. التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والتوازنات الجديدة ودور القضية الكردية مستقبلاً. متاح على الموقع : https://www.rojnamakurdistan.com/ar/node/1825 .

VII. أبو القاسم، محمود حمدي. 2025.الصراع في الشرق الأوسط وملامح التغير في البيئة الاستراتيجية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. متاح على الموقع : https://rasanah-iiis.org .

VIII. بلا، 2025. منظمة التعاون الإسلامي تناقش المنظور الإنساني للوساطة خلال الأزمات، وكالة الأنباء الأردنية (بترا). متاح على الموقع: https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=214866&lang=ar&name=new.

IX. ملادينوف، نيكولاي .2024. النهج العربي للوساطة – إعادة تشكيل الدبلوماسية في عالم متعدد الأقطاب، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، واشنطن. متاح على الموقع : https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alnhj-alrby-llwsatt-aadt .

References

Arabic Books:

I. *Assi, Johnny. 2023. The United Nations and the Crisis of Multilateral Diplomacy, Palestine: Al-Nasher Foundation for Advertising and Media.*

II. *Awida, Shadi Samir. 2023. The US-Israeli Gas Strategy in the Eastern Mediterranean, (Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies).*

Journals and Periodicals:

I. *Wahban, Ahmed Mohammed. 2014. Analysis of International Conflict Management: A Survey Study, Saudi Political Science Association, King Saud University, Series (14), Saudi Arabia.*

II. *Mohammed, Anas Akram. 2021. Diplomatic Transformation: A Reading of Iraqi Diplomatic Trends Between Centralization and the Necessities of Multi-Tracks, Journal of the College of Law and Political Science,*

University of Iraq, College of Law and Political Science, Baghdad, Issue (9).

III. *Amina, Ben Hawa. 2024. Evaluating the Legal Performance of the League of Arab States in the Field of Dispute Resolution, Algerian Journal of Law and Political Science, University of Tissemsilt Ahmed bin Yahya Al-Wansharisi, Faculty of Law, Algeria, Issue (2).*

IV. *Hussein, Zahraa Abdul Amir. and Al-Anbar, Iyad Khalaf. 2023. Regional Conflicts in the Middle East, Journal of Kufa Arts, University of Kufa, College of Arts, Iraq, Issue (2). (56).*

V. *Kazem, Sabah Jaber. 2024. Regional and International Conflict in the Eastern Mediterranean Region (Energy Discoveries as a Model), Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, Baghdad, Issue (97).*

VI. *Fahmy, Tariq. 2021. The Impact of Geopolitical Transformations in the Middle East on International Relations, Journal of International Politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Issue (223).*

VII. *Khaled, Abdullah. 2023. The Geopolitical Dimensions of Competition for Leadership in the Middle East: Multiple Strategies, One Goal, Arab Affairs Magazine, General Secretariat of the League of Arab States, Issue (195).*

VIII. *Abdel Fattah, Imad El-Din Helmy. 2024. Armed Conflicts and the Dynamics of Geopolitical Transformations in the Middle East and North Africa Region, Arab Affairs Magazine, General Secretariat of the League of Arab States, Issue (191).*

IX. *Ali, Ammar Muhammad. and Dakhel, Badr. 2024. The Role of Regional Organizations in Conflict Resolution Achieving International Cooperation (The League of Arab States as a Model), Journal of the Institute, Al-Alamein Institute for Graduate Studies, Najaf, Issue (17).*

X. *Sayed, Fatima Bakr. 2022. The International Conflict between Power and Benefit, Journal of the Faculty of Education, Ain Shams University, Algeria, Issue (28).*

XI. *Al-Futaisi, Muhammad bin Saeed. 2021. 6 Major Trends That Will Influence the Future of International Politics in the 21st Century, Journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, Baghdad, Issue (54), 2018.*

XII. *Al-Sakit, Muhammad Abd al-Wahhab. 2024. The League of Arab States and the Settlement of Arab Disputes, International Journal of Egyptian Law, Egyptian Society of Egyptian Law, Egypt, Issue (66).*

XIII. *Mustafa, Marwa Ahmed. 2024. The Equation of Regional and Internal Conflict in the Regional Century, Journal of the Faculty of Politics and*

Economics, Beni Suef University, Faculty of Politics and Economics, Egypt, Issue (21).

XIV. Hussein, Mustafa Jassim, Salloum, Saad. 2020. The Role of Multi-Track Diplomacy in Resolving International Conflicts, Hammurabi Journal, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, Issue (33).

XV. Fahmy, Nabil. 2023. Challenges of Change in Middle Eastern Equations, Event Trends Journal, Future Center for Advanced Research and Studies, Abu Dhabi, Issue (38).

XVI. Abdul Rahman, Al-Nouri. 2016. Diplomacy between Reality and Prospects in Light of Current International Changes, Journal of Law and Humanities, Ibn Khaldoun University, Tiaret, Algeria, Issue (9).

Thesis:

I. Asiya, Salmi. 2022. The Role of the League of Arab States in Resolving Arab Issues, Master's Thesis (Unpublished), Abdelhamid Ibn Badis University, Mostaganem, Faculty of Law and Political Science.

II. Muhammad, Imad Omar. 2018. The Role of the League of Arab States in Resolving Arab Issues (2011-2017), Master's Thesis (Unpublished), Faculty of Arts and Sciences, Department of Political Science, University Middle East, Jordan.

III. Samira, Nasri. 2010. New Diplomatic Mechanisms in Managing International Conflicts after the Cold War, Master's Thesis (unpublished), University of Mohamed Khider-Biskra, Faculty of Law and Political Science, Algeria.

Websites:

I. Khan، Hashmat Ullah. June 2024. An analytical investigation of consequences of terrorism in the Middle East، Journal of Economic Criminology، Volume 4. Available on the website: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2949791424000198 .

II. Without. 10 September 2024. Ten Challenges for the UN in 2024-2025, International Crisis Group، New York/Brussels. Available on the website: https://www.crisisgroup.org/global/sb12-ten-challenges-un-2024-2025